الحوار التفاعلي بين الدول في المنطقة العربية حول: تنفيذ التزامات بيجين + ٢٥ في سياق كوفيد-١٩ ونحو بيجين30+
عبر المنصة الالكترونية
٢ – ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١

مسودة مذكرة توضيحية

الخلفية والمبررات

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والتقدم المحرز في تنفيذه، قدمت الدول الأعضاء في المنطقة مراجعات وطنية في عام ٢٠٢٠. وقدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة والتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية مراجعة إقليمية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠.

أظهرت الفترة التي شملها تقرير بيجين مكاسب إيجابية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات والقوانين والاستراتيجيات المتبناة لتطوير واقع المرأة على النحو المبين في الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عامًا (عمان، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩). ومن الأمثلة على ذلك المراجعة المستمرة للتشريعات لضمان القضاء على التمييز بين الجنسين، واعتماد خطط العمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وزيادة عدد النساء في المناصب السياسية وخاصة المناصب التي لا تشغلها النساء تقليديًا مثل التجارة والصناعة والتخطيط والتنمية الاقتصادية والدفاع والشؤون الخارجية ورئاسة مجلس النواب. علاوة على ذلك، بدأت بعض البلدان مثل مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة في اعتماد حصص النوع الاجتماعي (حصص تكافؤ طوعية ومقاعد محجوزة وحصص تشريعية بين الجنسين) لزيادة التمثيل السياسي للمرأة.

ومع ذلك، بالمقارنة بين المناطق، تظل الدول العربية واحدة من أقل المناطق مرتبة في العالم من حيث المؤشرات الرئيسية للتنمية حسب الجنس مثل: مؤشر الفجوة بين الجنسين والمنتدى الاقتصادي العالمي. حيث سجلت المنطقة على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٠، (٠,٦١١ مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٠,٦٨٥)، مما يدل على أداء ضعف المنطقة في أربعة مؤشرات فرعية موضحة أدناه.

تتيح العمليات الدولية للبلدان الفرصة لتقييم نجاحها وفقاً لمعايير محددة ودراسة التقدم المحرز والتحديات التي يتعين مواجهتها. وقد أتاحت المراجعات الوطنية والإقليمية والعالمية في إطار تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين+٢٥ فرصة للدول الأعضاء للتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. إلى جانب تحديد وتقييم الثغرات والتقدم وتحديد المسرعات الرئيسية للمضي قدماً في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، تضمنت المسرعات الرئيسية التي حددتها الدول الأعضاء والتي تم توضيحها في الإعلان العربي حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ٢٥ عامًا:

- تطوير عمل الآليات الوطنية للمرأة وتزويدها بالمستلزمات والموارد اللازمة؛
- وضع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وأنظمة للبيانات الخاصة بالاستراتيجيات الوطنية؛
- مواصلة الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين؛
- مواصلة العمل المشترك والشراكات الإقليمية والبرامج لتحسين وضع المرأة؛
- مواصلة الإصلاح التشريعي للتصدي للتمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الأطر التشريعية والسياساتية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؛
- تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالنساء والفتيات المتأثرات بالنزاع، ووضع خطط واستراتيجيات وطنية وفقًا لذلك؛
- معالجة الأعراف الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية المتعلقة بدور المرأة؛
- مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية لزيادة الإدماج؛
- توفير الخدمات الأساسية للناجيات من العنف ضد النساء والفتيات؛
- ضمان استفادة المرأة الريفية والحضرية على قدم المساواة من برامج التنمية؛
- وضمان وصول المرأة إلى المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك أعضاء السلطة القضائية.

تتوافق هذه الأولويات الإقليمية مع الاستعراضات والتوصيات على المستوى الدولي، حيث اسفرت اجتماعات لجنة شؤون المرأة في اجتماعها في مارس ٢٠٢١ عن دعوة للدول إلى تعزيز الإجراءات وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالمؤسسات المستجيبة للمنظور المراعي للمساواة بين الجنسين؛ وإنتاج وتحليل واستخدام إحصاءات وبيانات النوع الاجتماعي من خلال نهج متكامل.

ومع ذلك، فإن العالم يقف عند نقطة انعطاف، حيث تهدد المكاسب الخاصة بالمساواة بين المرأة على المستوى العالمي والتي تحققت إلى الآن بانعكاس كبير نتيجة لوباء كوفيد-١٩. في الواقع، استنادًا إلى توقعات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من المتوقع أن تدفع التداعيات الاقتصادية ٤٧ مليون امرأة وفتاة أخرى إلى الفقر المدقع في عام ٢٠٢١، مما يؤدي إلى تراجع عقود من التقدم.

أدى تفشي فيروس كوفيد-١٩ إلى تبيان أوجه التمييز وعدم المساواة بين الجنسين للأزمة من خلال زيادة انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعنف المنزلي مع الحد من وصول المرأة إلى الدعم والخدمات الاجتماعية والمؤسسية. بعض القطاعات الأكثر تضرراً من الوباء هي قطاعات العمل التي تعمل بها النساء بشكل مكثف والتي تتميز بالأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة، بما في ذلك الافتقار إلى الحماية الأساسية للعمال مثل الإجازة المرضية والعائلية مدفوعة الأجر. فعلى سبيل المثال وبسبب الضرر الكبير الذي أصاب قطاعا الخدمات الفندقية والغذائية، والتي تعمل بها النساء بشكل كبير، خسرت الكثير من النساء وظائفها.

ومن هنا، كشف وباء كوفيد-١٩ عن نقاط الضعف السابقة للوباء في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في حين يتضح أن الدول التي تتمثل في قيادتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية النساء بشكل جيد، كانت الوفيات المؤكدة من كوفيد-١٩ أقل بست مرات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى استجابة قيادات هذه الدول السريعة للوباء وزيادة التركيز على الرفاه الاجتماعي والبيئي بمرور الوقت.

ومن هنا ومع اقتراب انتهاء عامين منذ بدء انتشار وباء كوفيد-١٩، عملت الدول الأعضاء على تعديل خططها التنموية وميزانياتها للاستجابة للوباء وإعادة ترتيب أولويات التزاماتها وجداولها الزمنية. وبالرغم من أن الوباء شكل صدمة للعالم أجمع إلا أن إقدام الدول على القيام بهذه بات يعتبر من النتائج الإيجابية غير المتوقعة للوباء. فعلى سبيل المثال، هناك عدد من الدول قامت بإعادة صياغة وفهم عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، حيث برز الحاجة لذلك نتيجة للدور في رعاية الأطفال الذي تعاظمت أعباؤه على كلا الوالدين خلال الوباء. إلا أنه من المهم، وخاصة في ظل خسارة النساء لفرص العمل، أن تحدد حزم التحفيز الاقتصادي تدابير لحماية عمل المرأة وتسهيل وصول المرأة إلى حقها في الأراضي وفي رأس المال والأصول الأخرى، حتى تتمكن من مواجهة الأزمات وإعادة بناء أعمالها التجارية الصغيرة.

لهذا السبب، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع الإسكوا إلى دعم حوار إقليمي تفاعلي للتعلم فيما بين الدول الأعضاء من الدول في المنطقة العربية وتبادل تفاصيل الإجراءات المتخذة لتعديل خططها في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في سياق كوفيد-١٩. ويأتي هذا من خلال البحث في آليات تسريع التنفيذ في أربعة مجالات من مجالات منهاج عمل بيجين التي تم حددتها الدول الأعضاء سابقاً للإعلان العربي حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عامًا (عمان ، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩):

- تطوير عمل الآليات الوطنية للمرأة وتزويدها بالأدوات والموارد اللازمة (المادة الأولى)؛
- وضع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وأنظمة بيانات للاستراتيجيات الوطنية (المادة ي)؛
- مواصلة الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين (المادتان ز، ل)؛
- ومواصلة العمل المشترك والشراكات والبرامج الإقليمية لتحسين وضع المرأة (المادة ك).

لم تكن مركزية التمويل الكافي للالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أكثر وضوحًا من أي وقت مضى نظرًا لسياق كوفيد-١٩. تم تحديد مسألة التمويل في خطة عمل أديس أبابا بشأن تحويل التمويل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تماشياً مع النداء الإقليمي لتزويد الآليات النسائية الوطنية بالموارد، دعت الأمم المتحدة أيضًا إلى زيادة التمويل للمساواة بين الجنسين وتعزيز المؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي للسماح بالتنفيذ الفعال لولاياتها ودعم التنسيق لرصد تنفيذ الإجراءات العالمية والمعايير الإقليمية والوطنية للنوع الاجتماعي والتزامات إعداد التقارير. سيساهم تخصيص الموارد الكافية في إعادة البناء بشكل أفضل بعد الوباء.

استجابةً لما سبق، سيسهم لحوار الإقليمي المقترح في دعم البلدان في المنطقة العربية في مناقشة الجهود المبذولة من أجل الاستجابة للالتزامات نحو النهوض بالمرأة خلال وضع غير مسبوق ناشئ عن الوباء وتحديد الأولويات للسنوات المقبلة قبل مراجعة بيجين + ٣٠. هذا ضروري خاصةً أن جميع البلدان قد نفذت بالفعل عامين من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في سياق الجائحة منذ الاستعراض الأخير.

كما يوفر الحوار فرصة للتبادل الإقليمي والتعلم بشأن التقدم المحرز حتى الآن؛ ولضمان عدم ضياع المكاسب بشكل جماعي من خلال تبادل الممارسات الجيدة للمساهمة في بناء المنطقة إلى الأمام وبشكل أفضل بعد الوباء. سيوفر الحوار مساحة لاستكشاف فرص التعاون المشترك

المحتمل بين الدول بشأن البيانات، وتمويل المؤسسات والبرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين والرصد. أخيرًا، سيوجه الحوار منظمات الأمم المتحدة النشطة على المستوى الإقليمي لتحديد احتياجات الدول الأعضاء بوضوح لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها خلال مراجعة بيجين + ٢٥ والتي تم دمجها في الإعلان العربي حول التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ٢٥ سنة (عمان ، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٩).

الهدف من الحوار التفاعلي بين الدول في المنطقة العربية

يهدف الحوار التفاعلي إلى تزويد الدول الأعضاء بالفرصة لتقييم التقدم المحرز وتبادل للخبرات والدروس المستفادة والقيود والفرص في تنفيذ التزاماتها الوطنية والإقليمية ضمن إعلان ومنهاج عمل بيجين وذلك في ظل المراجعة بعد خمسة وعشرين عاما وفي إطار التحضير للمراجعة المتوقعة في عام ٢٠٢٥ بعد ثلاثون عاما. وسيسهم هذا الحور بتعميق فهم مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية حول احتياجات وأولويات الدول الأعضاء، مما سيساعد في تصميم برامج وإجراءات مصممة خصيصًا.

وسيركز الحوار التفاعلي بين الدول في المنطقة العربية على أربعة جوانب رئيسية من أولويات تنفيذ منهاج عمل بيجين الإقليمية:

- تطوير عمل الأجهزة الوطنية للمرأة وتزويدهم بالأدوات والموارد اللازمة؛
- وضع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وأنظمة بيانات للاستراتيجيات الوطنية؛
- مواصلة الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين؛
- ومواصلة العمل المشترك والشراكات والبرامج الإقليمية لتحسين وضع المرأة.

ستتم مناقشة كل جانب وتبادل الخبرات لتسليط الضوء على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والفرص بما في ذلك إمكانية التعاون المشترك عبر الدول. سيتم تنسيق جميع الأمثلة والأولويات والفرص ونشرها لاحقًا على الدول الأعضاء لمزيد من المناقشة على المستويات الوطنية.

ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا على تيسير الحوار التفاعلي بين الدول في المنطقة العربية ضمن أعمال أربع حوارات افتراضية تعقد على مدى يومين. حيث ستسهم كل جلسة حوارية بالبحث في إحدى الأولويات الموضحة أعلاه للرد على مجموعة من الأسئلة التي ستساعد في تحديد القيود والفرص والدروس المستفادة.

النتائج المتوقعة

سيتم تنسيق نقاط المناقشة الرئيسية والأولويات من كل من الحوارات الأربعة في موجز إقليمي يوثق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والفرص من أجل التنفيذ المعجل لإطار عمل ومنهاج عمل بيجين. وستكون الوثيقة متاحة للمناقشة على المستوى الوطني لمزيد من المعلومات حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين الجاري والتغذية الاستعدادات الوطنية والإقليمية لمراجعات 30+.

المشاركون/المشاركات

تم تصميم حوار تفاعلي بين الدول في المنطقة العربية للدول الأعضاء التي تمثلها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وزارات والتخطيط و/أو مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة العربية. تماشياً مع الممارسات السابقة في اجتماع عمّان، ستتم دعوة ممثلين مختارين من المجتمع المدني والشباب بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة للحوار بصفة مراقب.

موعد انعقاد ورشة العمل

سيتم إجراء الحوار التفاعلي بين دول الجنوب عبر منصة زوم وسيتم تزويد المشاركين والمشاركات بالوصلة الالكترونية حال توفر البريد الإلكتروني للمرشحين والمرشحات. حيث ستعقد خلال يومي ٢ – ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ جلستين كل يوم مدة كل جلسة لمدة ساعتين و١٥ دقيقة.